Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

04 Juillet 2011
04 يوليوز 2011

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

إدريس اليزمي رئيس مجلس الجالية المغربية في الخارج

الدستور يعزز مطلب التمثيلية السياسية لمغاربة العالم ولكن أجرأته تتطلب تفكيرا عميقا وحوارا وطنيا هادئا

يقر مشروع الدستور المغربي حضورا قويا للجالية المغربية في الخارج ويقر لأول مرة بأن مغاربة العالم هم مواطنون هنا وهناك. أربعة فصول من الدستور الجديد تحدد طريقة العمل المستقبلية بين الدولة المغربية ومغاربة العالم. ولتسليط الضوء أكثر خصنا ادريس اليزمي رئيس مجلس الهجرة ورئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان وأحد أعضاء اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور له بحوار نتطرق من خلاله إلى عدة قضايا تهم الهجرة المغربية.

حاوره: محمد مسعاد

مشاركة

مساهمة مغاربة العالم في كل المجالس التي ستحدث كمجلس الثقافة والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي والهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز ستمكن من ضمان فتح قنوات كثيرة لمشاركة مغاربة العالم في كل أوراش التنمية

اندماج

المسار العام للهجرة المغربية يميل إلى الاندماج داخل بلدان الاقامة، وهناك اهتمام للحفاظ على الهوية

Revue de Presse ... Nations ... l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

□ ما هو الرهان الذي تحكم في مشروع الدستور وكيف هي مشاركة مغاربة العالم؟

■ بداية لابد من الإشارة إلى الاستعداد الكبير الذي عبر عنه مغاربة العالم في النقاش الذي عرفه المغرب حول الاصلاحات الدستورية. وهذا يعبر بشكل واضح عن تحول استراتيجي في مقاربة مغاربة العالم لقضايا الوطن. لابد أيضا من الاشارة إلى المقاربة التشاركية المتبعة حيث تم التوصل بـ185 مذكرة منها 8 مذكرات من مغاربة العالم. عموما يمكن القول أن مشروع الوثيقة الدستورية تتميز بـ5 مبادئ اساسية:

1. اهمية المرجعية الحقوقية الكونية

2. الاقرار بالتعدد ليس فقط في المكون اللغوي والهوية،بل ايضا في المجتمع والفاعلين.

3. المساواة بين الرجل والمرأة تعزيزا لديموقراطية النوع.

4. الحكامة الجيدة التي تحدد المسؤولية وتضمن المحاسبة.

5. الديموقراطية التشاركية من خلال عدد من الفصول.

□ الآن وقد تمت دسترة مجلس الهجرة، ما هي ا لا ستر ا تيجية الجديدة؟

■ إذا ما حاولنا تقييم عمل المجلس في السنوات الثلاثة الماضية، نستطيع القول اننا ومن خلال الأنشطة التي قمنا بها وحتى وإن غابت أحيانا استراتيجية واضحة، فإنه لابد من تسجيل أربع ملاحظات.

1 - المساهمة في تغيير الصورة النمطية التي التصقت بالجالية المغربية في الخارج.

2 - بالامكان القول أنه لدينا الآن معرفة دقيقة بالتحولات التي عرفتها الجالية المغربية في الخارج.

3 - تنوع الانتظارات للجالية المغربية في الخارج. لأن النقاش كان مركزا فقط على المشاركة المختزلة في التمثيلية فقط. استطعنا من خلال العمل الذي قمنا به الوقوف على الانتظارات المتعددة في المجال الديني والرياضي والأدبي الثقافي وعلى مستوى الشباب والنساء اللواتي يشكلن نصف الجالية المغربية. بالامكان القول أنه لدينا الآن معرفة دقيقة بانتظارات كل فئة.

4. استعداد مغاربة العالم للمساهمة في جميع أوراش التنمية بمختلف مجالاتها وهو ما يشكل قيمة مضافة لنا جميعا.

مساهمة مغاربة العالم في كل المجالس التي ستحدث كمجلس الثقافة والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي والهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز. إذ ستمكن هذه المؤسسات من ضمان فتح قنوات كثيرة لمشاركة مغاربة العالم في كل أوراش التنمية.

إن المشاركة هي اعمق من التمثيلية ويجب العمل على تقويتها في إطار تقوية الديبلوماسية الموازية والتعاون بين المؤسسات التمثيلية في بلد الأصل وبلدان الاقامة. وكذلك من خلال التوأمة بين هذه المؤسسات وأيضا المؤسسات الجامعية ومراكز البحث العلمي من أجل تقوية وبلورة استراتيجية وطنية في البحث العلمي من خلال الاعتماد على كفاءاتنا من مغاربة العالم. لأنه لا يخفى عليكم الصراع الكبير والقوي للدول حول الكفاءات.

□ ما هي العوائق التي تحول دون تطبيق المشاركة السياسية والتمثيلية؟

■ نفكر في هذا المشكل بعمق، ومجلس الهجرة هو المؤسسة الوحيدة التي قامت بدراسة مقارنة بين دساتير 45 دولة من بين 72 من الدساتير تمت معاينتها. وذلك من أجل تكوين نظرة عن الحقوق السياسية التي تمنحها الدول لجالياتها في العالم. من بين الدساتير التي قمنا بدراستها لم نجد سوى 10 هي التي تنص على التمثيلية في البرلمانات الوطنية، في حين أن أغرق الديموقراطيات لا تسلك هذا الاتجاه. إنه أمر يطرح عدة إشكالات منها ما يمس الجوهر وأخرى تمس الشكل.

المشاركة هي اعمق من التمثيلية ويجب العمل على تقويتها في إطار تقوية الديبلوماسية الموازية والتعاون بين المؤسسات التمثيلية في بلد الأصل وبلدان الإقامة

هناك توجه عام داخل الجاليات نحو الاندماج، بالاضافة إلى أن هذه الجاليات تناضل من أجل حقوقها داخل بلدان الاقامة. ثم أن أغلب القوانين التي تصادق عليها البرلمانات الوطنية تهم مواطني هذه الدول بالدرجة الأولى. فحتى الدول التي لها تمثيلية برلمانية للجالية فهي رمزية فقط.

إن العمل التشريعي مصدره البرلمان وهناك دورتان تستغرقان نحو تسعة اشهر من السنة، إذن هل تخول هذه الصفة لصاحبها صفة المهاجر. فيمكن له أن يستقر في المغرب ويتقدم للبرلمان بالطريقة التي يريد. وهذا يسمح به حتى دستور 96.

□ دون أن ننسى أنه لنا جالية موزعة في العالم بأسره، فماهي القواعد العادلة التي ستفعل بها هذه القضية؟ كيف سنضمن المساواة في الحملة الانتخابية؟ وكيف نضمن حقوق الطعن القضائي؟ أي قضاء مخول له بالنظر في هذه الطعون؟ هل قضاء بلد الأصل أم قضاء بلدان الاقامة؟

ثم ماذا سيكون موقفنا إذا ما قررت دولة ما منع الحملة الانتخابية؟ وماذا عن الدول التي تمنع تأسيس جمعيات، فما بالك بتنظيم انتخابات على أراضيها لأجانب وهي لا تنظم انتخابات حتى لمواطنيها؟

■ ليس الأمر بالسهولة المتخيلة، فالصعوبة لا تشمل فقط المغرب كبلد أصل، بل أيضا بلدان الاستقبال. هناك دول ديموقراطية عريقة ولم تجعل من هذه القضية أولوية.

من حيث المبدأ والدستور يعزز هذا المطلب ولكن اجراته تتطلب تفكيرا عميقا وحوارا وطنيا هادئا لايوجد لحد الآن.

ماذا عن الدول التي تمنع تأسيس جمعيات، فما بالك بتنظيم انتخابات على أراضيها لأجانب وهي لا تنظم انتخابات حتى لمواطنيها؟

إن المسار العام للهجرة المغربية يميل إلى الاندماج داخل بلدان الاقامة، وهناك اهتمام للحفاظ على الهوية. ثم ماذا عن الذين يحملون أكثر من جنسية واحدة. لا نريد أن تتحول المسألة إلى سوق ممتاز يختار فيه المرء ما يناسبه. إنها مصالح مشتركة بين دول يجب التفكير فيها بعمق. فمشروع الدستور يعترف ولأول مرة بأن مغاربة العالم مواطني بلد الأصل ومواطني بلدان الاستقبال، وهذا شيء أساسي لذلك يجب أن نكون حذرين في نوعية الرسائل التي نريد توجيهها لدول الاقامة.

□ ما هي في نظرك الميكانيزمات الكفيلة بتعبئة مغاربة العالم في مشاريع التنمية المستدامة؟

■ أولا هناك مبادئ عامة وهناك ميكانيزمات. الاعتراف بالتغييرات التي عرفتها الجالية المغربية في الخارج وفي مقدمتها التعدد، حيث هناك العمال والمتقاعدون والصحفيون والمثقفون والباحثون والشباب والنساء. وكل هذا ساهم في تعدد الهجرة المغربية وفي اختلاف تجارب الاندماج تبعا لاختلاف بلدان الاقامة. لابد من الاخذ بعين الاعتبار أيضا تعدد الأجيال مما يفرض علينا التعامل بواقعية مع تعدد الانتظارات. بالاضافة إلى أنه لابد من تتبع كل قطاع من أجل تسهيل المعرفة المتبادلة بين مغاربة العالم ونظرائهم في المغرب وذلك من أجل تبادل الأفكار وتطوير استراتيجية وطنية في هذا المجال.

هناك أيضا مجال أساسي هو الانطلاق من انتظارات الهجرة والفاعلين فيها وليس من تصوراتنا. وهذا هو التحدي الأساسي، أي كيف ننطلق من كل ميدان وقطاع وجهة. فعندما ترى مثلا كيف أن الجهة الشرقية حاولت تعبئة كل كفاءاتها ومواطنيها في المهجر من أجل رسم استراتيجية للعمل، خاصة بهذه الجهة، تخلص إلى أن هذا العمل يشكل قيمة مضافة ويسهل عملية التنمية.

□ أين وصل مشروع الأرشيف وحفظ الذاكرة؟

■ لقد انطلق العمل بحيث أن مجلس الهجرة بالتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الانسان وعدد من الفاعلين سيتم تنظيم يومي 16 و17 من يوليوز أول لقاء دولي علمي في الحسيمة حول متحف الريف. فالمقر موجود والامكانيات تم توفيرها من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع خاص بالذاكرة والتاريخ. وطبعا لا يمكن الحديث عن منطقة الريف دون الأخذ بالاعتبار تجربة الهجرة التي عرفتها هذه المنطقة منذ القرن 19 إلى الجزائر والغابون. ربما لا يعلم الكثير أن شبكة السكك الحديدية التي شيدتها فرنسا في الغابون كانت بمساهمة كبيرة من سكان الريف الذين استجلبتهم فرنسا من الجزائر.

هذا بالاضافة إلى تدشين مؤسسة أرشيف المغرب وبدأ التفكير بالتنسيق مع المكتبة الوطنية في إحداث قسم خاص بتاريخ مغاربة العالم. يمكن لنا القول أنه لدينا رصيد جراء الأنشطة التي قمنا بها والتي وفرت لنا مادة غنية من صور وبيانات حول الهجرة المغربية. يوجد أيضا عمل تنسيقي مكننا من جمع 550 أغنية حول الهجرة ونعمل على اصدار أنطولوجيا في الموضوع مع قرص مدمج. وتم تأسيس لجنة علمية من الباحثين على أساس التفكير في إحداث متحف رقمي في انتظار أن يتحول إلى متحف واقعي بالاستفادة من تجارب رائدة في هذا المجال.

AL BAYANE

El Yazami, président du CNDH

Le taux de participation, un tournant décisif dans l'histoire du Maroc

Le taux de participation au référendum constitutionnel, tel qu'il a été annoncé en début de soirée, constitue «un tournant décisif dans l'histoire du Maroc», a affirmé le président du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

Ainsi la nouvelle Constitution ouvrira de larges perspectives renforçant surtout le rôle du parlement, garantissant un pouvoir judiciaire indépendant, et réconfortant de manière significative la démocratie participative à travers tous les conseils mis en place par le nouveau texte, a-t-il relevé dans une déclaration à la MAP, vendredi soir, estimant qu'il y a encore «un immense travail législatif à entreprendre».

«Les acteurs politiques sont désormais appelés à jouer pleinement leur rôle puisque le parlement est l'unique instance législative, a-t-il dit.

Pour accompagner ce vaste chantier de réformes, le CNDH, a-t-il poursuivi, engagera une réflexion chaque fois que «la question des libertés et droits de l'Homme est soulevée par un projet de loi organique ou ordinaire».

«Pour faire aboutir les dispositions de la nouvelle constitution, il est nécessaire pour toutes les composantes de la société marocaine de conjuguer leurs efforts en optant pour notamment pour un dialogue ouvert et serein», a-t-il souligné.

بيان اليوم

47 ملاحظا من المجلس الوطني لحقوق الإنسان تتبعوا عملية التصويت في الاستفتاء الدستوري بـ 142 مكتب

تصوير عقبل مكاو

أفاد مصدر مسؤول من لجنة الإشراف على عملية ملاحظة الاستفتاء بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المجلس أوفد 47 ملاحظا تتبعوا عملية التصويت في عينة وطنية من 142 مكتب تصويت، وذلك ضمن المهام الموكولة له قانونا.

وأضاف المصدر ذاته، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذه العينة الملاحظة من مكاتب التصويت توجد في تسع عمالات هي طنجة أصيلا والفحص انجرة والرباط والدار البيضاء وأسفي وأكادير والعيون والداخلة والسمارة بوجدور.

وبخصوص المراقبين الأجانب أوضح المصدر ذاته أن المجلس لم يتوصل بأي طلب في الموضوع من أية منظمة أجنبية.

ويندرج إحداث لجنة الإشراف على عملية ملاحظة الاستفتاء في إطار المادة الـ25 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي تنص على مساهمة المجلس في تعزيز البناء الديموقراطي بما فيها ملاحظة العمليات الانتخابية.

وكان المجلس الوطني قد أجرى مؤخرا عملية تكوين مكونين في ما يتعلق بملاحظة الاستفتاءات بالاستعانة بخبير دولي، كما أنه راكم تجربة في هذا المجال من خلال العمل الذي أنجزه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي سبق وأن أجرى عملية ملاحظة الانتخابات التشريعية لسنة 1997 والانتخابات الجماعية لسنة 2009.

وأوضح المصدر ذاته أنه علاوة على ذلك، قام المجلس خلال الاستفتاء الدستوري بعملية تنسيق ملاحظي المنظمات غير الحكومية المنظمة في إطار نسيج ملاحظة الانتخابات وتضم 184 ملاحظا من الجمعيات المغربية التي كانت حاضرة في 36 عمالة وإقليم لاحظوا، فيها 640 مكتب تصويت، حيث سمح لهم بأن يتنقلوا بكل حرية في مكاتب التصويت بمختلف الأقاليم التي كانوا متواجدين فيها.

وأشار إلى أن عملية الملاحظة التي ينجزها المجلس الوطني لحقوق الإنسان للاستفتاء الدستوري جرت على ثلاث فترات، تشمل الأولى ما قبل يوم الاقتراع حيث تناول عمل الملاحظين مجريات اليومين الأخيرين من الحملة الاستفتائية، ثم مرحلة يوم الاقتراع التي يجري فيها تتبع عملية الاستفتاء ابتداء من فتح المكاتب إلى عملية التصويت والشروع في الفرز وتحرير المحاضر والإعلان عن النتائج.

أما العملية الثالثة والمقبلة فتتمثل في الملاحظة على مستوى اللجن الإقليمية للإحصاء، التي يرأسها القاضي رئيس المحكمة الابتدائية، وستتوج العملية بالتقرير الذي سيقدمه المجلس ويرصد كل مجريات الاستفتاء ومدى مطابقته لمدونة الانتخابات ولمقتضياتها.

وأكد المصدر ذاته أن المجلس حريص على التقدم بتوصيات لتحسين عملية الاستفتاءات في المستقبل، مشيرا إلى أن عملية الملاحظة تتم بناء على المعايير المتعارف عليها دوليا وتلزم الملاحظين بميثاق أخلاقي يتعلق بمدونة سلوك خاصة بالملاحظ تلزمه بالتكتم والحياد والنزاهة واحترام المقتضيات القانونية المنظمة للعملية.

Revue de Pre

بيان اليوم

إدريس اليزمي: نسبة المشاركة في الاستفتاء منعطف حاسم في تاريخ المغرب

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي إن نسبة المشاركة في الاستفتاء الدستوري، كما أعلن عنها مساء الجمعة، تشكل «منعطفا حاسما في تاريخ المغرب».

واعتبر اليزمي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء مساء أمس الجمعة، أن الدستور الجديد يفتح، بذلك، آفاقا واسعة من خلال تعزيز، على الخصوص، دور البرلمان وضمان سلطة قضائية مستقلة وتقوية الديموقراطية التشاركية، عبر كافة المجالس التي نص عليها الدستور الجديد»، معتبرا أن هناك «عملا تشريعيا ضخما يتعين القيام به».

وقال إن «الفاعلين السياسيين مدعوون إلى الاضطلاع بدورهم كاملا، بما أن البرلمان أصبح السلطة التشريعية الوحيدة».

ومن أجل مواكبة هذا الورش الكبير للإصلاح، أضاف اليزمي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سيلتزم بالتفكير مجددا كلما تمت إثارة قضية الحريات وحقوق الإنسان من طرف مشروع قانون أساسي أو عادي».

وقال إنه «من أجل إنجاح مقتضيات الدستور الجديد ، يتعين على كل مكونات المجتمع المغربي توحيد جهودها خاصة من خلال نهج حوار منفتح وهادىء».

Revue de Presse du Cor

Aujourd'hui Le Maroc
www

47 observateurs du CNDH ont suivi l'opération de vote

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a dépêché 47 observateurs dans neuf préfectures du Royaume pour assurer le suivi du scrutin référendaire au niveau de 142 bureaux de vote, a affirmé un responsable de la commission du suivi du référendum relevant du CNDH. Les bureaux de vote ayant fait l'objet d'observation relèvent des villes de Tanger-Assilah, Fahs-Anjra, Rabat, Casablanca, Safi, Agadir, Laâyoune, Dakhla et Smara-Boujdour, a précisé la même source dans une déclaration à la MAP, notant que cette opération de suivi fait partie des missions dévolues par la loi au CNDH. S'agissant des observateurs étrangers, le même responsable a affirmé que le CNDH n'a reçu aucune demande en rapport avec ce sujet de la part de quelconque organisation étrangère.

Le CNDH a mené dernièrement une opération de formation de formateurs en matière d'observation des référendums à travers le recours à un expert international, a ajouté la même source, faisant observer que le CNDH a su tirer profit de l'expérience accumulée par son prédécesseur, le CCDH, à travers l'observation des élections législatives de 1997 et celles communales de 2009.

Le Conseil a veillé également sur la coordination des actions des différentes organisations non gouvernementales regroupées au sein du réseau d'observation des élections qui rassemble 184 observateurs présents dans 36 provinces et préfectures du Royaume, a ajouté la même source qui note que ces observateurs ont pu assurer le suivi des opérations de vote au niveau de 640 bureaux de vote. L'opération d'observation menée par le CNDH se fait en trois phases. La première, pré-électorale, concerne l'observation des différentes actions entreprises durant les deux derniers jours de la campagne référendaire. La deuxième porte sur le suivi de l'opération référendaire du moment de l'ouverture des bureaux de vote jusqu'à celui de dépouillement des voix, d'établissement des procès-verbaux et de proclamation des résultats. La troisième phase, post électorale, se fait au niveau des commissions provinciales de décompte présidées par le président du tribunal de première instance. Cette phase sera sanctionnée par l'élaboration par le CNDH d'un rapport qui retrace les différentes étapes du scrutin référendaire et évalue sa conformité aux dispositions du code électoral.

Revue de Presse

"توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة على ضوء مشروع الدستور"

تنظم مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية، يوم الاثنين المقبل بالرباط، مائدة مستديرة حول موضوع ""توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة على ضوء مشروع الدستور".
وأوضح بلاغ للمؤسسة أن هذا اللقاء، الذي تستضيفه المكتبة الوطنية للمملكة، يندرج في إطار برنامج منتدى التفكير في قضايا حقوق الإنسان، الذي يعتبر محورا أساسيا في برنامج عمل مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية. وستناقش المائدة، التي ستنطلق على الساعة الخامسة مساء، مدى تضمين مشروع الدستور للتوصيات الواردة في التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

وكالة المغرب العربي للأنباء
Maghreb Arabe Presse

MAPF 03/07/2011 15:49:00

MAROC-RÉFÉRENDUM-CNDH

Référendum : Les opérations de vote n'ont été entachées d'aucune irrégularité (CNDH)

Rabat, 3 juil (MAP)- Le Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH) a affirmé que les opérations de vote pour le référendum se sont déroulées dans "les conditions énoncées par la loi et aucune irrégularité ni manquement n'ont été enregistrés".

Dans un communiqué publié au sujet de l'observation qualitative du référendum sur le projet de nouvelle constitution, qui a eu lieu vendredi dernier, le Conseil a souligné qu'il présentera, dans son rapport final, des propositions et des recommandations concernant les réformes qu'il juge nécessaire d'introduire dans l'arsenal juridique régissant l'opération électorale à partir de données accumulées durant les précédentes élections législatives et communales.

Dans le cadre de ses compétences et des missions qui lui sont dévolues conformément à l'article 25 du Dahir portant sa création, le Conseil a procédé, en coordination avec les services concernés du ministère de l'Intérieur, à l'observation du référendum sur le projet de nouvelle constitution qui a eu lieu le 1er juillet.

L'opération d'observation a concerné plusieurs villes à savoir Casablanca, Rabat, Laayoune, Agadir, Safi, Dakhla, Tanger, Boujdour, Bouaarfa et Smara, a fait savoir le CNDH.

Le Conseil, poursuit le communiqué, a organisé des sessions de formation au profit des observateurs en matière de suivi des opérations électorales conformément aux critères internationaux en vigueur et aux lois nationales y afférentes. Ces sessions de formation ont été encadrées par un expert international et un autre marocain, a indiqué la même source, ajoutant que le CNDH a su tirer profit de l'expérience accumulée par son prédécesseur, le CCDH, à travers l'observation des élections législatives de 1997 et des échéances communales de 2009.

Le CNDH a également assuré, conformément à l'article 21 du Dahir l'instituant, la coordination de l'opération d'observation effectuée par l'équipe du tissu associatif dont 184 observateurs ont supervisé l'opération référendaire dans 493 bureaux au niveau de 36 préfectures et provinces.

Composée de 48 membres, l'équipe d'observateurs du CNDH s'est basée dans son travail sur le remplissage d'un questionnaire relatif à l'opération de vote et un autre consacré au suivi du déroulement de la campagne référendaire durant les journées de mercredi et de jeudi, outre le suivi médiatique à travers notamment les articles de presse.

Le Conseil a, dans le cadre de sa mission, mené une observation qualitative dans la mesure où l'opération d'observation a porté sur la période de la campagne référendaire, notamment en ce qui concerne le respect des lois en vigueur, la disponibilité des équipements et dispositifs requis pour le déroulement du référendum, ainsi que le respect de toutes conditions nécessaires au bon déroulement du scrutin.

Le communiqué indique, en ce sens, que le ministère de l'Intérieur a mi à la disposition du Conseil toutes les facilités nécessaires à l'accomplissement de sa mission.

L'opération d'observation menée par le CNDH s'est faite en trois phases ayant suivi et accompagné, respectivement, les phases d'ouverture des bureaux de vote, le scrutin et les opération de dépouillement, a poursuivi le communiqué, notant que l'opération d'observation a concerné 143 bureaux de vote.

Les représentants du Conseil prendront part à l'opération de décompte final des voix qui aura lieu le 8 juillet, selon le code électoral, au niveau des commissions provinciales de décompte présidées par le président du tribunal de première instance, a fait savoir le communiqué.(MAP).

AL---TRA.HA.

©. MAP 031448 GMT JUL 2011

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

LE MATiN.ma

Vote du 1er juillet

Les opérations n'ont été entachées d'irrégularité

Le Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH) a affirmé que les opérations de vote pour le référendum se sont déroulées dans «les conditions énoncées par la loi et aucune irrégularité ni manquement n'ont été enregistrés».

Dans un communiqué publié au sujet de l'observation qualitative du référendum sur le projet de nouvelle constitution, qui a eu lieu vendredi dernier, le Conseil a souligné qu'il présentera, dans son rapport final, des propositions et des recommandations concernant les réformes qu'il juge nécessaire d'introduire dans l'arsenal juridique régissant l'opération électorale à partir de données accumulées durant les précédentes élections législatives et communales.

Dans le cadre de ses compétences et des missions qui lui sont dévolues conformément à l'article 25 du Dahir portant sa création, le Conseil a procédé, en coordination avec les services concernés du ministère de l'Intérieur, à l'observation du référendum sur le projet de nouvelle constitution qui a eu lieu le 1er juillet.

L'opération d'observation a concerné plusieurs villes à savoir Casablanca, Rabat, Laâyoune, Agadir, Safi, Dakhla, Tanger, Boujdour, Bouaarfa et Smara, a fait savoir le CNDH.

Le Conseil, poursuit le communiqué, a organisé des sessions de formation au profit des observateurs en matière de suivi des opérations électorales conformément aux critères internationaux en vigueur et aux lois nationales y afférentes. Ces sessions de formation ont été encadrées par un expert international et un autre marocain, a indiqué la même source, ajoutant que le CNDH a su tirer profit de l'expérience accumulée par son prédécesseur, le CCDH, à travers l'observation des élections législatives de 1997 et des échéances communales de 2009.

Le CNDH a également assuré, conformément à l'article 21 du Dahir l'instituant, la coordination de l'opération d'observation effectuée par l'équipe du tissu associatif dont 184 observateurs ont supervisé l'opération référendaire dans 493 bureaux au niveau de 36 préfectures et provinces.

Composée de 48 membres, l'équipe d'observateurs du CNDH s'est basée dans son travail sur le remplissage d'un questionnaire relatif à l'opération de vote et un autre consacré au suivi du déroulement de la campagne référendaire durant les journées de mercredi et de jeudi, outre le suivi médiatique à travers notamment les articles de presse.

Le Conseil a, dans le cadre de sa mission, mené une observation qualitative dans la mesure où l'opération d'observation a porté sur la période de la campagne référendaire, notamment en ce qui concerne le respect des lois en vigueur, la disponibilité des équipements et dispositifs requis pour le déroulement du référendum, ainsi que le respect de toutes conditions nécessaires au bon déroulement du scrutin.

Le communiqué indique, en ce sens, que le ministère de l'Intérieur a mi à la disposition du Conseil toutes les facilités nécessaires à l'accomplissement de sa mission.

L'opération d'observation menée par le CNDH s'est faite en trois phases ayant suivi et accompagné, respectivement, les phases d'ouverture des bureaux de vote, le scrutin et les opération de dépouillement, a poursuivi le communiqué, notant que l'opération d'observation a concerné 143 bureaux de vote.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

Les représentants du Conseil prendront part à l'opération de décompte final des voix qui aura lieu le 8 juillet, selon le code électoral, au niveau des commissions provinciales de décompte présidées par le président du Tribunal de première instance, a fait savoir le communiqué.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

medi1.com

Référendum : aucune irrégularité dit le CNDH

Le Conseil national des droits de l'homme affirme qu'aucune irrégularité ni manquements n'ont été enregistré lors des opérations de vote.

Dans un communiqué publié au sujet de l'observation du référendum sur le projet de nouvelle constitution, qui a eu lieu vendredi dernier, le Conseil a souligné qu'il présentera, dans son rapport final, des propositions et des recommandations concernant les réformes qu'il juge nécessaire d'introduire dans l'arsenal juridique régissant l'opération électorale à partir de données accumulées durant les précédentes élections législatives et communales.

L'opération d'observation a concerné plusieurs villes à savoir Casablanca, Rabat, Laayoune, Agadir, Safi, Dakhla, Tanger, Boujdour, Bouaarfa et Smara, a fait savoir le CNDH.

Le Conseil, poursuit le communiqué, a organisé des sessions de formation au profit des observateurs en matière de suivi des opérations électorales conformément aux critères internationaux en vigueur et aux lois nationales y afférentes. Ces sessions de formation ont été encadrées par un expert international et un autre marocain, a indiqué la même source, ajoutant que le CNDH a su tirer profit de l'expérience accumulée à travers l'observation des élections législatives de 1997 et des échéances communales de 2009.

Le CNDH a également assuré la coordination de l'opération d'observation effectuée par l'équipe du tissu associatif dont 184 observateurs ont supervisé l'opération référendaire dans 493 bureaux au niveau de 36 préfectures et provinces.

Composée de 48 membres, l'équipe d'observateurs du CNDH s'est basée dans son travail sur le remplissage d'un questionnaire relatif à l'opération de vote et un autre consacré au suivi du déroulement de la campagne référendaire durant les journées de mercredi et de jeudi, outre le suivi médiatique à travers notamment les articles de presse.

Le Conseil a mené une observation qualitative qui a porté sur la période de la campagne référendaire, notamment en ce qui concerne le respect des lois en vigueur, la disponibilité des équipements et dispositifs requis pour le déroulement du référendum, ainsi que le respect de toutes conditions nécessaires au bon déroulement du scrutin.

Le communiqué indique, en ce sens, que le ministère de l'Intérieur a mi à la disposition du Conseil toutes les facilités nécessaires à l'accomplissement de sa mission.

L'opération d'observation menée par le CNDH s'est faite en trois phases ayant suivi et accompagné, respectivement, les phases d'ouverture des bureaux de vote, le scrutin et les opération de dépouillement, a poursuivi le communiqué, notant que l'opération d'observation a concerné 143 bureaux de vote.

Les représentants du Conseil prendront part à l'opération de décompte final des voix qui aura lieu le 8 juillet, selon le code électoral, au niveau des commissions provinciales de décompte présidées par le président du tribunal de première instance, a fait savoir le communiqué.

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

هسبريس
أول جريدة الكترونية مغربية.. تجدد على مدار الساعة
SPRESS

الـ CNDH: الاستفتاء الدستوري لم يسجّل أي إخلال أو شوائب تذكر

هسبريس - و.م.ع :

2011-07-03 15:09:00

أفاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان " أوليا وعلى العموم" بأن ملاحظته لسير عمليات التصويت في المكاتب "المنتقاة في عينة الملاحظة" قد بينت كون العملية "تمت في الأحوال المقررة في القانون ودون تسجيل أي إخلال أو شوائب تذكر".. وجاء إشعار الـ CNDH بهذا المعطى ضمن بلاغ له طال "سير عملية الملاحظة النوعية لاستفتاء فاتح يوليوز."

كما أعلن المجلس المرؤوس من لدن إدريس اليزمي بأنه "سيعمل في تقريره النهائي على تقديم اقتراحات وتوصيات بشأن الإصلاحات التي يرى ضرورة إدخالها على المنظومة القانونية للعمليات الانتخابية, بناء على ما تراكم لديه من معطيات خلال عمليات الملاحظة التي باشرها , سواء بمناسبة الانتخابات التشريعية أو الجماعية , أو خلال هذا الاستحقاق , مستحضرا في ذلك أيضا الممارسات الفضلى المعمول بها في دول أخرى."

وكشفت وثيقة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن عملية الملاحظة التي قام بها قد "شملت العديد من المدن في مختلف جهات المملكة, حيث همت الدار البيضاء والرباط والعيون وأكادير وآسفي والداخلة وطنجة وبوجدور وبوعرفة والسمارة".. وأن العملية أشرف عليها ملاحظون سبق وأن خضعوا إلى "دورة تكوينية خاصة في موضوع ملاحظة الانتخابات طبقا للمعايير الدولية المعمول بها في هذا الصدد , وكذا القوانين الوطنية ذات الصلة , أطرها خبير دولي وخبير وطني"، وأردف: "كما اعتمد ملاحظو المجلس أيضا على التراكم الذي حققه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من خلال ملاحظته للانتخابات التشريعية لسنة 2007 وكذا الانتخابات الجماعية لسنة 2009."

وعملية الملاحظة التي قام بها المجلس الوطني الذي يتولى المحامي الصبار أمانته العامة عرف تجنيد ملاحظين من النسيج الجمعوي، بالغ عددهم 184 ملاحظا, وزعوا على 36 عمالة وإقليم, و "لاحظوا سير الاقتراع في 493 مكتبا"، في حين بلغ عدد الملاحظين التابعين للمجلس 48 ملاحظة وملاحظا "اعتمدوا في عملية الملاحظة على استمارة خاصة بعملية الاقتراع فضلا عن استمارة موجهة لملاحظة سير الحملة الاستفتائية خلال يومي الأربعاء والخميس", فضلا عن المتابعة الإعلامية لما تنشره وسائل الإعلام المكتوب وبعض مواقع الصحافة الإلكترونية.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

أصداء المغرب
assdae.com العالم بعيون مغربية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يسجل أي خروقات في الاستفتاء

الأحد 3 يوليوز 2011

.مر الاستفتاء على الدستور الجديد بدون تسجيل أي خروقات أو شوائب تذكر، حسب بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

وجاء في بلاغ للمجلس، صدر الأحد، أنه و في إطار ممارسة اختصاصاته و المهام الموكولة إليه، قام بملاحظة الاقتراع المرتبط بالاستفتاء حول الدستور، بمدن الدار البيضاء والرباط والعيون وأكادير وآسفي والداخلة وطنجة وبوجدور وبوعرفة والسمارة، بتنسيق مع مصالح وزارة الداخلية، فقد تبين له، "أوليا و على العموم، أثناء ملاحظة سير عمليات التصويت في .المكاتب المنتقاة في عينة الملاحظة" ، عدم وجود أي خروقات أو شوائب تذكر

وأضاف البيان أن المجلس سيصدر تقرير مفصل و نهائي حول الاستفتاء الدستوري ليوم الفاتح من يوليوز 2011، وسيرفق .باقتراحات و توصيات بشأن الاصلاحات الضرورية إدخالها على المنظومة القانونية للعمليات الانتخابية

يذكر أن عدد الملاحظين التابعين للمجلس الوطني لحقوق الانسان، بلغ 48 ملاحظاً، وقام المجلس بتنسيق عملية الملاحظة .لمراقبين من المجتمع المدني بلغ عددهم 184 مراقب، توزعوا على 36 عمالة و إقليم، في قرابة 500 مكتب تصويت

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

المغربية

أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه تبين، أوليا وعلى العموم، أثناء ملاحظة سير عمليات التصويت في المكاتب المنتقاة في عينة الملاحظة، بأن العملية "جرت في الأحوال المقررة في القانون، ودون تسجيل أي إخلال أو شوائب تذكر".

وأوضح المجلس، في بلاغ بخصوص سير عملية الملاحظة النوعية لاستفتاء فاتح يوليوز، أنه سيعمل في تقريره النهائي على تقديم اقتراحات وتوصيات بشأن الإصلاحات التي يرى ضرورة إدخالها على المنظومة القانونية للعمليات الانتخابية، بناء على ما تراكم لديه من معطيات خلال عمليات الملاحظة التي باشرها، سواء بمناسبة الانتخابات التشريعية أو الجماعية، أو خلال هذا الاستحقاق، مستحضرا في ذلك أيضا الممارسات الفضلى المعمول بها في دول أخرى.

وأضاف المجلس أنه قام، في إطار ممارسته لاختصاصاته وللمهام الموكولة إليه، طبقا لمقتضيات المادة 25 من الظهير المحدث له، بملاحظة الاقتراع المرتبط بالاستفتاء حول الدستور، الذي جرى يوم فاتح يوليوز 2011، بتنسيق مع المصالح المختصة لوزارة الداخلية.

وأشار إلى أن عملية الملاحظة شملت العديد من المدن في مختلف جهات المملكة، حيث همت مدن الدار البيضاء، والرباط، والعيون، وأكادير، وآسفي، والداخلة، وطنجة، وبوجدور، وبوعرفة، والسمارة.

ونظم المجلس لفائدة الملاحظين دورة تكوينية خاصة في موضوع ملاحظة الانتخابات طبقا للمعايير الدولية المعمول بها في هذا الصدد، وكذا القوانين الوطنية ذات الصلة، أطرها خبير دولي وخبير وطني، كما اعتمد ملاحظو المجلس أيضا على التراكم الذي حققه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، من خلال ملاحظته للانتخابات التشريعية لسنة 2007، وكذا الانتخابات الجماعية لسنة 2009.

كما قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، طبقا للمادة 21 من ظهير إحداثه، بتنسيق عملية الملاحظة التي قام بها الملاحظون التابعون للنسيج الجمعوي، والبالغ عددهم 184 ملاحظا، موزعين على 36 عمالة وإقليما، حيث لاحظوا سير الاقتراع في 493 مكتبا.

وبلغ عدد الملاحظين التابعين للمجلس 48 ملاحظة وملاحظا، اعتمدوا في عملية الملاحظة على استمارة خاصة بعملية الاقتراع، فضلا عن استمارة موجهة لملاحظة سير الحملة الاستفتائية، خلال يومي الأربعاء والخميس، هذا فضلا عن المتابعة الإعلامية لما تنشره وسائل الإعلام المكتوب، وبعض مواقع الصحافة الإلكترونية.

كما قام المجلس بإعداد وتوزيع شارات خاصة على جميع الملاحظين المعنيين الذين التحقوا بأماكن وجود مكاتب الملاحظة عبر المدن التي وقع عليها الاختيار. واعتمد المجلس أسلوب الملاحظة النوعية، إذ شملت عملية الملاحظة فترة الحملة الانتخابية، ومدى التقيد بالقوانين المعمول بها، وكذا توفير التجهيزات ومختلف المستلزمات المتعلقة بالعملية الاقتراعية ومرورها في أحسن الشروط، سيما من حيث احترام جميع الضوابط طبقا للمعايير المعتمدة دوليا في هذا المجال.

من جهتها، قدمت وزارة الداخلية للمجلس مختلف التسهيلات، ووجهت دورية في الموضوع للجهات المختصة على الصعيد المحلي، من أجل تسهيل ولوج الملاحظين لمختلف المكاتب التي وقع عليها الاختيار للقيام بالملاحظة.

وقام ملاحظو المجلس بعملية الملاحظة، على ثلاث مراحل شملت في مرحلة أولى افتتاح مكاتب التصويت وانطلاقة عملية الاقتراع، ثم تلتها متابعة الاقتراع في مكاتب أخرى خلال الظهر، وأخيرا ملاحظة سير عمليات الفرز في مكاتب أخرى بمواقع الاقتراع نفسها، بمعدل ثلاث زيارات لكل ملاحظة وملاحظ، في ثلاثة مكاتب مختلفة، حتى تتحقق

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

الأهداف النوعية المتوخاة من عملية الملاحظة، إذ شملت عملية الملاحظة 147 مكتب اقتراع.

كما سيحضر ممثلو المجلس عمليات الإحصاء النهائية، التي ستجري يوم الجمعة 8 يوليوز 2011، حسب مدونة الانتخابات، في اللجن الإقليمية للإحصاء على مستوى العمالات التي باشر فيها المجلس عملية الملاحظة، والتي يرأسها رئيس المحكمة الابتدائية.

وعلى المستوى المركزي بالمجلس تتابع عملية الملاحظة لجنة للإشراف تتلقى مختلف المعطيات من جميع الملاحظين، إذ تجري معالجتها معلومياتيا بناء على منهجية خاصة، من أجل تفريغ الاستمارات وإعداد تقرير أولي، في انتظار إصدار تقرير شمولي في الموضوع طبقا للمعايير التي أعدها المجلس في هذا الصدد.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Demain online

Le mouvement du 20 février répond au score du référendum

Rabat.- Après le score à la Ben Ali de 98,50 % de « oui » à la nouvelle constitution octroyée, des manifestations ont eu lieu aujourd'hui, dimanche 3 juillet, dans les principales villes du Maroc. En dépit de l'approbation de la nouvelle loi fondamentale, les jeunes du mouvement du 20 février sont sortis nombreux dans la rue pour exiger plus de réformes politiques et moins de prérogatives royales.

A l'appel du mouvement du 20 février, des rassemblements comptant des dizaines de milliers de personnes ont eu lieu dans les principales villes du royaume.

A Rabat, des milliers de manifestants se sont dirigés vers le parlement, suivis par des « *Baltajias de Sidna*« , ces bandes constitués de désaxés des quartiers périphériques manipulés par la police secrète et certains élus de partis politiques traditionnels.

Ainsi, à Casablanca, ces « *Baltagias* » ont copieusement insulté les jeunes du 20 février, puis les ont agressé en leur jetant des pierres. Un jeune activiste aurait été blessé.

Même chose dans d'autres villes du Maroc, où les slogans les plus scandés furent « *nous sommes là pour un meilleur avenir*« , »*dignité, liberté et justice sociale* » ou « *mamfakinch* » (« *nous ne lâcherons pas*«).

Les concentrations les plus importantes ont eu lieu dans des villes du nord du Maroc, spécialement à Tanger qui a concentré, selon des témoins, des milliers, voire selon certains témoins, des dizaines de milliers de manifestants

Le référendum constitutionnel, entaché d'irrégularités flagrantes en dépit de l'oukaze du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) assurant le contraire, n'a donc pas refroidi les ardeurs des jeunes du mouvement du 20 février.

La confrontation entre le régime et les pro-démocratie ne faiblit pas. Au contraire, elle ne fait que commencer.

Comment va réagir le régime ?

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

InfoMédiaire
L'Intermédiaire entre l'Information et vous
Maroc

Référendum : Aucune irrégularité selon le CNDH

(www.infomediaire.ma) - Le Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH), qui a procédé à l'observation du référendum sur le projet de nouvelle constitution, a affirmé que les opérations de vote se sont déroulées dans "les conditions énoncées par la loi et aucune irrégularité ni manquement n'ont été enregistrés". L'opération d'observation a concerné plusieurs villes à savoir Casablanca, Rabat, Laayoune, Agadir, Safi, Dakhla, Tanger, Boujdour, Bouaarfa et Smara

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

LE MATiN.ma

BENI-MELLAL

Conférence sous le thème «Le CNDH, quelle dynamique ?»

Le journal «Milaffat Tadla»(MTD) édité à partir de Béni-Mellal, poursuit sa série d'activités parallèles en invitant une grande pointure en la personne de Mohammed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Mohammed Sebbar, militant des droits humains au Maroc et ancien président du Forum Vérité et Justice (FVJ), a récemment animé à Béni-Mellal, une conférence, en partenariat avec l'Université Moulay Slimane et Le Conseil régional de Tadla-Azilal, dans l'enceinte de la Faculté de lettres et des sciences humaines, sous le thème « Le CNDH, quelle dynamique ? ». A rappeler, que « MTD » a déjà organisé cette année 2 conférences, la première animée par Dr Abdelkader Abbadi, ancien directeur au Département des affaires du Conseil de sécurité des Nations unies, correspondant diplomatique du "The Independent" à New York et correspondant résident à l'ONU de MTD à New York sous le thème « L'affaire du Sahara marocain à la lumière du plan marocain d'autonomie au Sahara». La deuxième a été organisée le 30 avril 2011 sous le thème «Lecture dans le rapport de la Commission consultative de la régionalisation avancée» animée et encadrée par Ahmed Bouachik, professeur à l'Université Mohammed V de Rabat-Souissi, directeur de la Revue marocaine d'administration locale et de développement et membre de la CCR, et le Professeur Mustapha Kassimi, enseignant à la faculté de droit de Settat.